بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية فى إستراتيجية التنمية الزراعية المتسدامة ٢٠٣٠

إعداد

ا.د عبدالصبور أحمد عبدالوهاب

أستاذ الإرشاد الزراعى المتفرغ بمعهد بحوث الإرشاد والتنمية الريفية

تقديم

تسعى الإستراتيجية للتنمية المستدامة إلى تحقيق النهضة الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمعتمدة على القطاع الزراعى الديناميكى القادر على النمو السريع المستدام ، وتعنى بوجه خاص بالفئات الأكثر إحتياجا ، والحد من الفقر والبطالة فى مجتمعاتنا الريفية.

ويتحقق ذلك من خلال تحسين معيشة السكان الريفيين ، وذلك بالإرتقاء بقدرتهم لتحقيق كفاءة إدارة مزارعهم ،والإ ستخدام الأمثل لمواردهم المتاحة ، وإستثمار كل مقومات التميز الجغرافى ، والتمايزات البئية فيما بين الأقاليم الزراعية المصرية.

أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ تتمثل فى:

الهدف العام: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين وخفض معدلات الفقر والبطالة، لتحقيق العدالة الإجتماعية والإستقرار الإجتماعى للسكان الريفيين عن طريق:

a) الإستخدام الأمثل والمستدام للموارد الزراعية الطبيعية المتاحة لضمان حق الأجيال القادمة.

b) زيادة الإنتاجية الزراعية من وحدتى الأرض والمياه لتحقيق دخل أفضل للزراع.

c) تحقيق درجة أعلى من الأمن والأمان الغذائى خاصة فى السلع الإستراتيجية.

d) تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية والدولية.

e) تحسين مناخ الإستثمار الزراعى.

بعض القضايا والإشكاليات البحثية والتعليمة الإرشادية:

١. بالرغم من محدودية الإنفاق على البحوث الزراعية متضمنة بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، فإن هناك هدرا واضحا فى الموارد المالية المحدودة، وذلك بسبب تكرار الموضوعات البحثية، وضعف إرتباط ما يبحث من مشاكل أو موضوعات مع اولويات التنمية، مع ضعف فى التنسيق بين المؤسسات البحثية والتعليمية الزراعية والإرشادية، ويتجلى ذلك بعدم وجود خطة بحثية تكاملية وملزمة، يعمل فى إطارها كافة مؤسسات البحث ، وذات قيمه مضافة .

٢. إن المدخل الحقيقى للتنمية الزراعية المستدامة هو الإرتقاء بكفاءة الموارد البشرية والموارد الزراعية الطبيعية.

٣. عدم التضحية بالجوانب الإجتماعية للتنمية الزراعية المستدامة، عند السعى لتعظيم العوائد الإقتصادية، لأن الزراعة مازالت وسوف تظل اكثر القطاعات الإقتصادية إستيعابا للسكان والقوى العاملة.

٤. تختلف المفردات الفنية لحزمة التوصيات فى درجة تأثيرها على الإنتاجية الزراعية (النباتية او الحيوانية) مما يتطلب التاكيد على الوزن النسبى لكل مفردة فنية فى العملية التعليمية الإرشادية و البحثية.

٥. التكامل هى صفة النظام الكوني وهى سنة الله فى خلقه، فلكى تحقق الخدمة الإرشادية التعلمية اهدافها يجب ان يتحقق تكاملها.

٦. إن المالك الحقيقى لحق الأرض والمياه هو المزارع ، وليست وزارة الزراعة او الأجهزة الإرشادية، ويتمثل نجاح الإستراتيجية فيما تحققه من إنجاز مادى للزراع وحياة أفضل لهم ولأسرهم.

٧. يرجع إنخفاض الإنتاج الزرعى والإستغلال الأمثل لحق المياه والأرض من قبل الزراع إلى الفجوة المعرفية لدى الزراع، مما يلقى العبىء الأكبر على الخدمة الإرشادية التعليمية لسد الفجوة المعرفية.

٨. نعنى بالفجوة المعرفية (المعرفة والفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والتقيم) حتى تصبح المعرفة التكنولوجية جزء رئيسى من المكون المعرفى الذهنى للمزراع ، تتفاعل وتتكامل مع النظام المعرفى السابقة داخل عقل المزراع وترتبط بصور تكاملية مع باقى النظام المعرفى تحقيقا لإدارة أفضل لموارده المحدودة لتعظيم العائد من وحدة الأرض والمياه.

٩. يتباين الإحتياج المعرفى للزراع بين بعضهم البعض وكذلك بين مجتمعاتهم، مما يقلل اثر الرسالة الإرشادية التى توحد الإحتياج المعرفى للزراع، فمن الخطأ توجيه رسائل إرشادية موحدة لجميع فئات المسترشين فى مختلف الأماكن.

١٠. يختلف الزراع فيما بينهم فى بروفيل قدراتهم الذكائية المتنوعة ومن ثم إدراكهم المعرفى فهم ليسوا إستنساخ من فرد واحد ذوى إحتياجات وقدرات موحدة.

١١. يمتلك الزراع بفئاتهم المختلفة نظام زراعيا معرفيا موروثا على درجة من الصحة العلمية بديل بقائه وإستدامته وإنتقاله عبر الأجيال بل وعبر المناطق الجغرافية، وبذلك يصبح من الضرورى التعرف على وتحديد تلك الخبرات التعليمية الموروثة.

١٢. الخدمة الإرشادية خدمة تعليمية هادفة إلى بناء قدرات الزراع بفئاتهم المختلفة لإدارة مزارعهم وإتخاذ القرارت الصائبة فى عمليات الإنتاج والتسويق لتحقيق حياة أفضل لهم ولأسرهم لضمان الأمن الإجتماعى فى القرية المصرية بتقليل الفوارق الإقتصادية بين الطبقات.

١٣.وجود التناقض فى بعض الأحيان بين أهداف التنمية من وجهة النظر القومية ونظيرتها من وجهة نظر الزراع.

المتغيرات الداخلية والخارجية وأهمية الاستفادة منها فى بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية:

١. التطور السريع فى المستجدات العلمية مثل تكنولوجيا الاستشعار عن بعد ،وتطبيقات الهندسة الوراثية، وزراعة الأنسجة، والنانو تكنولوجى.
٢. التعديلات التى طرأت على العلاقة بين المالك والمستاجر للأراضى الزراعية ، والتى اعادت للملاك الحق فى إنهاء أو تعديل العلاقة الإيجارية. والعودة إلى آليات السوق فى تحديد القيمة الإيجارية.
٣. التعرض للأزمات الوافدة من الخارج والتى تؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية الزراعية ودخول المزارعين (إنفلونزا الطيور). مما يؤكد على ضرورة إستحداث نظم جديدة لإدارة الأزمات والحد من اثرها.
٤. إعادة صياغة توجهات وآليات التنمية الزراعية ،نتيجة دخول الشراكة المصرية حيز التنفيذ ، وإتفاقية الكومسا ،وإكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
٥. اتساع عضوية الإتحاد الأوروبى ، وما له من إنعكاسات على التجارة الزراعية المصرية.
٦. تعرض الأسواق العالمية إلى التقلبات الحادة من موجات الصعود والهبوط ،ومدى إنعكاساتها على الزراعة المصرية والتجارة الخارجية الزراعية ودخول المزارعين .
٧. اثر التوسع العالمى فى إنتاج الوقود الحيوى على إحتياجاتنا من إستيراد الحبوب .
٨. أثر إتجاه الإستثمار الزراعى خارج الحدود الوطنية على الإنتاج الزراعى المحلى ودخول المزارعين.
٩. ضرورة إتخاذ العديد من الإجراءات للوفاء بالإلتزامات التى وقعت عليها مصر مع منظمة التجارة العالمية مثل حقوق الملكية الفكرية ، والصحة النباتية وغيرها من الإتفقات المشابهه والحد من أثارها السلبية على قطاع الزراعة.

تنمية الموارد الزراعية

أولا :الموارد المائية:

١. اتجهت السياسة المائية إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى تدعيم المتاح من مياه الرى، وذلك بخلط مياه الصرف الرى فى بعض الترع والقنوات الرئيسية.

٢. تعد مصر من اكبر دول العالم إسرافا فى استخدام المياه، فكفاءة نقل وتوزيع المياه لاتتعدى ٧٠% وكفاءة الرى الحقلى لا تتعدى أيضا ٥٠% .

٣. ضرورة الاتفاق المجتمعي على حل هذه المشكلة وإقرار سياسة فعالة لمواجهتها يعتبر تحديا أساسيا للتنمية . مما يؤثر على زيادة إنتاج الغذاء وخلق المزيد من فرص العمل.

٤. مشروعات الصرف الزراعى ساعدت على صيانة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية وحدت من معدلات تدهورها.

٥. المشروعات الزراعية العملاقة (النوبارية والبستان، مشروع توشكي، وشرق العوينات ،وشبه جزيرة سيناء).

٦. استخدام نحو ١,١ مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي فى مجالات زراعية غير ضارة بصحة المستهلكين أو بالصحة النباتية أو الحيوانية.

٧. يبلغ متوسط العائد النقدي من وحدة المياه فى التركيب المحصولى الحالى ١,٩١ جنيه للمتر المكعب من مياه الرى ، ومن المتوقع ان يصل فى نهاية ٢٠١٧ إلى ٣,٢٠ جنيها للمتر المكعب ، و٤,١٧ جنيها بنهاية عام ٢٠٣٠ . وبذلك تتزايد العائدات النقدية لوحدة المياه بمعدل ٣,٥% سنويا.

٨. توعية وتعريف سكان الساحل الشمالى، بحماية تجهيزات البنية الأساسية للرى التكميلي لكميات المياه الموسمية من الأمطار ، لتوفير الإحتياجات المائية للمحاصيل التى ستزرع والتدريب على السلوك الإروائى المستحدث.

٩. بلغت معدلات تلوث المياه مستويات غير مقبولة فى العديد من المناطق الزراعية ، وأثرت سلبا على قدرة هذه المناطق على إنتاج الغذاء النظيف والصالح للاستهلاك الآمن للسكان المحليين أو الصلاحية للتصدير الخارجى .وارتفاع درجات تلوث المياه خاصة فى نهايات الترع والمجارى المائية.

١٠. أسفرت سياسات توزيع الأراضى الجديدة إلى التوسع فى الزراعات باستخدام الأرصدة المخزونة من المياه الجوفية . وأصبحت سلوكيات استخدام مياه الخزان الجوفي غير رشيدة ومهددة للاستمار الزراعية فى مساحة تقدر بحوالي ٥٤٢ ألف فدان.

ثانيا : الموارد الأرضية:

١. وصل العائد الفدانى النقدي حاليا إلى نحو ١٠٤٦ جنيها محققا بذلك نمو نحو ١,٧ % .

٢. تزايد نسبة الحيازات القزمية دون الفدان الواحد لتشكل نحو ٤٣,٥ %من مجمل الحيازات.

٣. الاستخدامات غير الزراعية للأراضي الزراعية والتى تستقطع سنويا من الأراضى الزراعية والتى تقدر بحوالي ٢٠ ألف فدان سنويا.
٤. تفتيت وبعثرة الحيازات الزراعية ، مع تجزئة هذه الحيازات وبعثرتها بين أكثر من موقع فى الزمام المنزرع، مما يتضح بجلاء مدى وطأة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على مستقبل الزراعة وإمكانيات تنميتها وتحديثها.
٥. التفكير فى نظام المقايضة لتجميع الحيازات المفتتة فى الزمام المنزرع، والإدارة الجماعية للحيازات الصغيرة.
٦. إن التعديات على الأراضى الزراعية بالبناء مازالت قائمة مما يوجب إحداث التوازن بين الأمن الاجتماعي المتمثل فى حق توفير السكن والأمن الغذائى المتمثل فى حق المحافظة على الأراضى الزراعية.
٧. تدهور الكفاءة الإنتاجية للموارد الأرضية لعدم الإلتزام بنظام الدورة الزراعية ، ونظام التسميد والتخصيب ونظام الرى المتبع.
٨. انكماش مساحات أراضى الدرجة الأولى من نحو ٣ مليون فدان فى الفترة الزمنية من ١٩٩٦ــ٢٠٠٠ إلى نحو ٩٧٨ ألف فدان.
٩. ارتفاع نسبة أراضى الدرجة الثانية من نحو ٣٣,٦% إلى نحو ٤١,٨%.
١٠. تزايدت مساحات أراضى الدرجة الثالثة من نحو ١,٢٥ مليون فدان إلى نحو ٢,١٢ مليون فدان.
١١. تزايدت أراضى الدرجة الرابعة من نحو ٢٠٥ ألف فدان إلى نحو ٨١٦ ألف فدان.
١٢. عدم وجود علاقة تنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضى المستصلحة.
١٣. تحديد أهداف التوسع فى الأراضى المستصلحة دون برامج ترشيد استخدام مياه الرى.
١٤. الهجرة العكسية من المدن إلى القرى وخاصة القرى المجاورة للمدن وأثر ذلك على إستخدامات الأرض الزراعية . وتنوع وتنامى الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية فى تلك القرى. ومدى تكاملها وإرتباطها مع الأنشطة الزراعية.
١٥. إعادة النظر فى سياسات التوطين والفئات ذات الأولوية، وسياسة توزيع الأراضى الجديدة، والشروط والضوابط الإجتماعية التى تحقق نجاح برامج التوطين.
١٦. تحقيق تكامل المقومات الأساسية والخدمات والمرافق الداعمة لنجاح سياسة التوطين فى مناطق الاستزراع.

ثالثا: المصايد السمكية

١. الصيد غير المنظم والمقنن لزريعة الأسماك البحرية فى البحر الأبيض المتوسط بدلا من الاعتماد على المفرخات، يمثل أحد الجوانب التى تؤثر سلبا على طاقة الصيد من البحر الأبيض المتوسط، مع ملاحظة ان نسبة الفقد فى الزريعة تصل إلى أكثر من ٩٠% أثناء الصيد والتداول والأقلمة، وبالتالى لا تستفيد المزارع السمكية سوى بحوالي ١٠% من ناتج صيد الزريعة.

٢. السياسات المطبقة سواء فى مجال صيانة وتنمية المصايد الطبيعية ، أو فى مجال تعزيز الاستزراع السمكي تعمل فى اتجاهات متعارضة.

٣. تواجه تنمية البحيرات بالعديد من المشاكل التى تؤثر سلبا على طاقتها الإنتاجية.

٤. على الرغم من النمو السريع للاستزراع السمكي إلا أنه يواجه بالعديد من المشاكل والتى من أهمها التناقض بين سياسات الوزارات المعنية ، وكذلك التناقض بين استخدام الأراضى فى الاستزراع السمكي أو استخدامها فى إنتاج المحاصيل النباتية.

رابعا: الموارد البشرية

١. يعانى التسلسل الهرمي للكوادر البشرية العاملة فى مجالات البحث والإرشاد من اختلال حيث تزداد نسبة كبار السن على رأس الهرم الوظيفي فى حين تتكمش قاعدته العددية ، مما ينعكس سلبا على أداء المؤسسات البحثية والإرشادية الزراعية.

٢. ندرة العمالة الزراعية الماهرة نتيجة عدم التوازن بين سياسات تنمية الموارد البشرية والاستثمار والتنمية الزراعية ، هذا فى الوقت الذى تعانى فيه المجتمعات الريفية من ارتفاع معدلات البطالة.

٣. خلق فرص غير تقليدية لقوة العمل المتزايدة فى الريف والتى ستصل بنهاية عام٢٠١٧ إلى نحو ٥,٨ مليون فرد يمثلون نحو ٢٣,١% من قوة العمل الكلية، وبنهاية عام ٢٠٣٠ ستصل قوة العمل فى الريف إلى ٦,٤ مليون فرد أى ما يمثل حوالى ١٩,٣%.

٤. التوسع فى أنشطة حقلية غير زراعية مرتبطة ومتكاملة مع النشاط الزراعى .

٥. إنتاج وتصنيع المدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

٦. تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية.

٧. تقديم الأنشطة الخدمية المساندة والمرتبطة بالإنتاج الزراعى .

٨. خلق انشطة زراعية تقوم على أساس الوحدات الإقتصادية الصغيرة ويقوم بها عدد من الأفراد فى مناطقهم الريفية.

٩. إيجاد وتبنى أنماط تكنولوجية تعتمد على الإستخدام الكثيف للعمالة.
١٠. تطوير مراكز التدريب الزراعية ، ومؤسسات التعليم الزراعى الجامعى وما قبل الجامعى لتأهيل وتنمية المعارف والممارسات فى مجالات إهتمام الزراع كل فى حدود نطاقة الجغرافى.
١١. دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة والصناعات المكملة والملائمة لأوضاع الإنتاجية والبيئة بما يدعم إقامة مجتمعات زراعية صناعية متكاملة.
١٢. تطوير وبناء القدرات البشرية فى مجال إدارة وتشغيل نظم المعلومات والإتصالات الزراعية.
١٣. تنمية القدرات لقيادات المزارعين.
١٤. زيادة الوعى لدى قيادات المزارعين بالتطورات والمستجدات الفنية الزراعية، وإكسابهم معارف وخبرات جديدة فى مجالات إهتماهم وأنشطتهم.
١٥. قيام القيادات الزراعية بتعميم ونشر ماالكتسبوه من المعارف والخبرات بين فئات اوسع من المزارعين.
١٦. تواصل واستفادة القيادات والعناصر الشبابية من الزراع من نظم المعلومات والمساعدة فى توفير وسائط الإتصال والوحدات الطرفية.
١٧. تكثيف الدراسات المرتبطة بإستخدام تقنيات الحاسب الآلى والمعلومات لنقل المعرفة والخبرات المتراكمة لجمهور الزراع.
١٨. احتياج الموارد البشرية فى الزراعة المصرية إلى برامج وأنشطة لتنمية المهارات فى العديد من المجالات الحديثة نسبيا.

خامسا : الإنتاج النباتي:

١. لم تنل المحاصيل البقولية والزيتية القدر الكافى من الاهتمام واستمرت إنتاجيتها الفدانية عند مستويات لا تسمح لها بالمنافسة مع المحاصيل البديلة وذلك على الرغم من العجز الواضح فى إنتاجها والتزايد المطرد فى وارداتها.

جدول يوضح المقارنة بين القدرة الإنتاجية الحالية والممكنة .

المحصول	الإنتاجية طن / فدان		القدرة الإنتاجية طن / فدان	الإنتاجية الحالية مقارنة بالقدرة الممكنة %
	١٩٨٠	٢٠٠٧		
قمح	١,٥	٢,٧	٣,٦	٧٥
أرز	٢,٥	٤,١	٥,٢	٧٩
ذرة	١,٨	٣,٥	٤,٢	٨٣
قطن	١,١	١,٤	١,٨	٧٨
بنجر السكر	١٢,٣	٢٢,٠	٤٠,٠	٥٥
قصب السكر	٣٤,٠	٥٠,٠	٦٥,٠	٧٧
فول سوداني	٠,٩	١,٤	٢,٠	٧٠
برسيم مستديم	٢٥,٠	٣٠,٠	٦٠,٠	٥٠
فول بلدي	٠,٩	١,٤	١,٨	٧٩
طماطم	٧,٤	١٦,٠	٣٠,٠	٥٣
بطاطس	٧,٣	١٠,٧	١٤,٠	٧٦
عنب	٥,٢	٩,٧	١٦,٠	٦١
موالح	٥,٤	١٠,١	١٨,٠	٥٦
موز	٨,٩	١٨,٠	٢٤,٠	٧٥
زيتون	-	٤,٦	٨,٠	٥٨

سادسا : الإنتاج الحيواني:

١. ١٧,٣% من أعداد الأبقار ونحو ٦% من إعداد الجاموس يمتلكها من لا يحوزون أراضى زراعية.

٢. تسبب الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان خسارة فادحة لقطعان إنتاج الألبان مثل البروسلا ، والحمى القلاعية ، وحمى الوادى المتصدع ،والسل البقرى.

٣. إيجاد نظام إنذار مجتمعي مبكر ضد الأمراض العابرة للحدود.

٤. ٢٥% من قطعان الأغنام والماعز مملوكة لمن لا يحوزون أراضى زراعية .

٥. يبلغ عدد مزارع بداري التسمين نحو ١٧,٥ ألف مزرعة تضم حوالى ٢٩ ألف عنبر ، وتبلغ نسبة الطاقة المستغلة من هذه العنابر نحو ٧٢% وهو ما يعنى ان حوالى ربع الطاقة الإنتاجية معطلة.

٦. إعطاء الأولوية فى البحوث لكيفية التحكم فى إنتشار مرض أنفلونزا الطيور ، وبشكل خاص للقطعان الريفية ،وتطوير طرق وأساليب التربية المنزلية بما يساعد على الحد من إنتشار المرض.

سابعا: التسويق ومعاملات ما بعد الحصاد :

١. الأوضاع التسويقية الراهنة ذات ملامح تقليدية ادت إلى مستويات متدنية من عناصر الأداء التسويقي.

٢. هيمنة فئات تقليدية ونظم موروثة على الشأن التسويقي الزراعى.

٣. تعدد المتعاملين والوسطاء دونما إضافة خدمات أو منافع تسويقية ذات قيمة.

٤. قصور نظم المعلومات التسويقية ومحدودية استفادة المزارعين منها .

٥. غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية.

٦. ضعف وتراجع دور تنظيمات صغار الزراع التسويقية.

٧. سوء وتخلف الأوضاع التسويقية المادية والتنظيمية وقصور المرافق والخدمات التسويقية للغالبية العظمى من أسواق الجملة والتجزئة للسلع الزراعية.

٨. ضعف الدور الحكومى فى مراقبة اعتبارات الجودة ومنع الغش، والممارسات الاحتكارية.

٩. ارتفاع نسبة الفقد والتالف والتى تتراوح تقديراتها من١٠ــ١٥% من جملة قيمة الناتج الزراعى.

١٠. عدم الاهتمام بممارسات ما بعد الحصاد بقدر الاهتمام بالمعاملات الزراعية ،فتشير التقديرات إلى ان نسبة الفاقد فى الخضر والفاكهة تقدر بحوالي ٣٠% ، ونحو٢٠% فى البقوليات والدرنات ،١٠% للحبوب.

١١. الفاقد الناتج من تحويل بعض السلع من الغذاء البشرى إلى استخدامها لإنتاج الأعلاف.

١٢. الفاقد العائد إلى تدهور مستوى جودة السلع الزراعية أثناء رحلتها التسويقية ، بسبب تخلف أداء الوظائف التسويقية.

١٣. انخفاض نصيب المنتجين الزراعيين مما يدفعه المستهلكون لمنتجاتهم ، وحصول فئات التجار والوسطاء على النصيب الأكبر دون جهد أو إضافة منافع تسويقية ملموسة.

١٤. عدم استقرار الأسواق للمنتجات الزراعية وتعرضها لهزات وإختلالات حادة.

١٥. وجود إختناقات سوقية فى سوق المدخلات الزراعية ، ومنتجات الزراعة ، الأمر الذى أثر على المزارعين خاصة صغارهم ، وزيادة معدلات الغش التجاري فى مدخلات الإنتاج .

١٦. فقد سياسة تسعير المحاصيل الإستراتيجية على تحقيق أهدافها.

١٧. تعاظم أهمية التقانات الحديثة فى مجالات الإنتاج والتسويق والمعلومات فى اكتساب القدرة التنافسية.

١٨. استخدام وتطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة فى مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والفنية والسوقية.

١٩. ربط صغار المزارعين بالأسواق بتطوير النظم والقنوات التسويقية، والحث على إقامة منظمات صغار الزراع التسويقية ، وتوفير المعلومات والإرشاد فى مجال التسويق.

٢٠. تقوية الآلية المؤسسية والتنظيمية التى تدعم زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلى،والتسويق التصديري،والتصنيع الزراعى، بما فى ذلك سياسات التسويق التعاقدي، والاتحادات ، والمجالس السلعية.

٢١. دعم نظم تسويقية ملائمة لتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات.ترسيخ الأهمية الإقتصادية للمتبقيات الزراعية لدى الزراع ونشر أساليب وطرق الإستفادة بها فى مجالات الصناعات الحرفية والأسمدة أو الأعلاف أو إنتاج الطاقة .

٢٢. دعم القدرات التساومية التسويقية لصغار الزراع.

٢٣. يمثل النظام التسويقي القائم للألبان قنبلة موقوتة قد تنفجر عن مخاطر فادحة على المستوى الاقتصادي والصحي فى أية لحظة.

ثامنا : التصنيع الزراعى :

١. انخفاض نسبة ما يدخل من المنتجات الزراعية فى عمليات التحويل والحفظ والتجهيز والتصنيع وتراجع الاهتمامات بالصناعات الريفية.

٢. غياب الاهتمام بتصنيع وتدوير المتبقيات الزراعية والتى تمثل ثروة اقتصادية مهدرة ، وعبئا على البيئة.

٣. ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين قطاع التصنيع وقطاع الإنتاج واعتماد التصنيع على ما يجرى إنتاجه وليس على ما يلائم العمليات التصنيعية من الأصناف والأنواع المناسبة.
٤. تكثيف حملات التوعية والإعلام بالأهمية البيئية والإقتصادية لتصنيع وتحويل المتبقيات والإستفادة بها.

تاسعا : التصدير:

١. المحدودية لنسبة ما يتم تصديره من المنتجات الزراعية مقارنة بالطاقة الإنتاجية الكبيرة منها.
٢. لا تزال الصادرات الزراعية تعتمد بالدرجة الأساسية على عدد محدود من السلع التصديرية التقليدية مثل الأرز والموالح والبطاطس ، وفى المقابل تتضاءل مساهمة المنتجات غير التقليدية وذات المزايا التنافسية فى الصادرات مثل النباتات الطبية والعطرية والمنتجات الزراعية العضوية ، وزهور القطف ونباتات الزينة .
٣. ضعف مشاركة قطاع صغار الزراع فى المنظومة التصديرية ، والاعتماد الأساسي على كبار المنتجين والمزارع التصديرية الكبيرة .
٤. ضعف العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير .
٥. أهمية تزايد قدرة المزارعين على التجاوب مع متطلبات الأسواق المحلية والدولية.
٦. محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية ، وضعف نظم المتابعة والرصد والتحليل للمتغيرات فى تلك الأسواق التى تؤثر على الصادرات والواردات المصرية .

عاشرا : الهيكل والإصلاح المؤسسي لقطاع الزراعة:

١. الإتجاه نحو حرية السوق أدى إلى عدم الاتساق بين مسؤوليات الأجهزة فى وزارة الزراعة وهيئاتها والممارسات الفعلية.
٢. يضم البناء المؤسسي لوزارة الزراعة وحدات ذات طبيعة تخطيطه ، وأخرى ذات طبيعة إنتاجية ، وثالثة ذات طبيعة خدمية ، ورابعة ذات طبيعة بحثية ، وخامسة ذات طبيعة تعليمية وقيام وزارة الزراعة بكل هذه الأدوار يعوق نمو القطاع الخاص وتنظيماته، وكذلك المجتمع المدني.
٣. إعادة صياغة الهيكل المؤسسى على أساس وظيفى بما يسمح برفع كفاءة الاداء.
٤. إزالة التناقض والإزدواجية فى الدوار بين الوحدات المختلفة للإطار المؤسسى.

٥. دراسة الهياكل التنظيمية لمختلف الوحدات المكونة لوزارة الزراعة وتحديد نقاط القوة والضعف والعلاقات التنظيمية بينها وبين باقى الوحدات مع تحديد مهام كل وحدة على أساس وظيفى.

٦. إن الإطار المؤسسي الذى يعمل من خلاله البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى من ابرز المظاهر على عدم التناسب بين الغرض من إنشاء البنك ككيان مصرفي لتمويل الأنشطة الزراعية ، والوضع الراهن الذى طغى عليه النشاط التجاري.

٧. تكامل الخدمة الإرشادية والائتمانية والتسويقية سواء بالنسبة للمنتجات النهائية أو لمستلزمات الإنتاج .

٨. الحاجة لتفعيل وتكامل مؤسسات البحث والإرشاد الزراعى فى دعم جهود التنمية.

٩. توفير بيئة العمل الإدارية والتنظيمية بما يحقق أهداف الإستراتيجة للقطاع الزراعى.

١٠. تحديد مهام وزارة الزراعة والهيئات التابعة لها فى الإرشاد والبحوث ووضع السياسات، ومتابعة تنفيذها.

١١. دمج الكيانات المؤسسية المتشابهه وتوحيدها فى كيان واحد قوى محدد الإختصاصات.

١٢. تعزيز وتوحيد وتقوية أجهزة جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الزراعية وإيجاد الآلية المناسبة لإتاحة تلك المعلومات لجميع المنتجين والمشتغلين بالأعمال المرتبطة بالزراعة.

١٣. إستحداث آلية للتنسيق بين مختلف وحدات وزارة الزراعة وإشتراكها فى وضع وصياغة السياسات والآليات المناسبة لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية.

١٤. إستحداث نظام للتقيم والمتابعة وتعديل الخطط والبرامج على أساس نتائج التقييم.

١٥. وضع نظام لتقييم ومتابعة أداء العاملين بمختلف وحدات وزارة الزراعة على ان يشارك فى وضعه جميع العاملين.

١٦. إستحداث كيان مؤسسى مسؤول عن وضع مواصفات المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، ومراقبة تداول تلك المستلزمات فى الأسواق، وإيجاد الآليات والإمكانيات التى تتيح له القيام بهذا الدور بالكفاءة المطلوبة.

١٧. الربط بين المراكز البحثية المختلفة وكليات الزراعة بمختلف الجامعات ، وكذلك مراكز الأبحاث والجامعات الإجنبية لضمان إستمرار التطور المعرفى والإبتكارى للباحثين.

١٨. وضع آلية لمشاركة الباحثين فى العوائد الناشئة عن برامج البحث والتطوير الزراعى، وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

١٩. إعادة هيكلة جهاز الإرشاد الزراعى معتمدا على المشاركة المجتمعية ، ووضع الإطار المؤسسى للربط بينه وبين وحدات البحوث داخل وخارج وزارة الزراعة.

٢٠. تقديم الدعم الفنى وبناء قدرات منظمات المجتمع المدنى المهتمة بالتنمية الريفية، وإعتبارها شريك أساسى لجهاز الإرشاد الزراعى فى تنفيذ الخطط والبرامج الإرشادية.

٢١. الربط بين الجهات البحثية بوزارة الزراعة ومعاهد البحوث ومؤسسات المجتمع المدنى، وإشراك هذه المنظمات فى وضع خطط البحوث ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها.

٢٢. ضعف العلاقة التبادلية بين جهاز البحث والإرشاد الزراعى ، وندرة قيام الباحثين الزراعيين وأستذة الجامعات بادوار إرشادية مباشرة او غير مباشرة من خلال جهاز الإرشاد الزراعى.

٢٣. وضع نظام رسمى واضح المعالم خاضع للرقابة الحكومية يحدد الأدوار الإرشادية التى يمكن أن يقوم به القطاع الخاص.

٢٤. توثيق روابط التعاون والتنسيق والمشاركة بين جهازى البحث العلمى والإرشاد الزراعى وذلك فى مجالات تحديد الموضوعات البحثية لخدمة قضايا التنمية الزراعية، والتطبيق الميدانى لنتائج البحوث.

٢٥. تطوير الأنشطة الإرشادية لتحديث الخدمة الإرشادية المقدمة إلى المنتجين الزراعيين وأسرهم بهدف معظمة الإنتاج الزراعى من خلال نشر وتطبيق احدث أساليب التكنولوجيا الزراعية.

٢٦. تحديث الوسائل والنظم الإرشادية بما يتفق مع تطورات العصر خاصة فى مجال المعلومات والإعلام والإتصالات.

٢٧. إستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيه المستفيدون من خدمات الإرشاد الزراعى وممثلين عن اجهزة البحث الزراعى.

٢٨. تكامل الرسالة الإرشادية بحيث تتوافق حزم التوصيات الفنية مع خصائص جمهور المسترشدين ، وخصائص المياه ، وخصائص التربة ، والمناخ ،والعماله والتسويق.

الحادى عشر : منظمات المجتمع المدني والتعاونيات الزراعية:ـ

١. انحصرت منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع الزراعى فى كل من إتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية ، واتحاد منتجي الدواجن ، وجمعية تنمية الحاصلات البستانية، وبعض جمعيات تنمية المجتمع المحلى ولا ترتبط بوزارة الزراعة بأي من الأشكال التنظيمية.

٢. نظرا لتفتت الحيازات الزراعية وبعثرتها فى نطاق زمام القرية الزراعي ، ومع استمرار الغالبية من الزراع فى الإنتاج الزراعى التقليدي ، يصبح الواقع فى أشد الاحتياج إلى منظمات صغار الزراع.

٣. أدى التدخل الشديد من قبل وزارة الزراعة ممثلة فى الإدارة المركزية للتعاون فى عمل الجمعيات التعاونية الزراعية من ناحية، كما سلب البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى الكثير من مهام واختصاصات التعاونيات، مما أصبحت معه التعاونيات كيانات غير قادرة على العمل أو المشاركة الفعلية فى التنمية الزراعية.

٤. بناء الثقة بين الزراع والجمعيات التعاونية الزراعية.

٥. إعادة صياغة دور الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة على مستوى المراكز الإدارية.

٦. حث الزراع على إقامة تنظيمات مؤسسية طوعيه قادرة على خدمتهم ويتحملون مسؤليتها وقادرين على إدارتها ،باعتبار أن منظمات المزارعين وعاء تنموي يمكن من خلاله تذليل العقبات بل وتحقيق الكثير من الأهداف.

٧. صياغة العلاقة بين التعاونيات ومراكز البحوث والإرشاد الزراعى بالشكل الذى يؤدى إلى إعتبار التعاونيات مراكز لنشر وتعليم التقنيات الحديثة فى مختلف المجالات الإنتاجية الزراعية.

٨. تنمية الموارد البشرية للتعاونيات وتطوير البرامج والموارد التدريبية بما يؤدى إلى تنمية قدرات ومهارات الجهاز الوظيفى والجهاز المنتخب.

الثانى عشر: المعلومات والإعلام والاتصال :

١. ضعف منظومة المعلومات الزراعية ، مما يضعف من دقتها ويزيد من حدة تضاربها.

٢. قلة عدد القرى المتصلة بشبكة التنمية الزراعية والريفية ،وقلة عدد الحاسبات وعدم توافر الشبكات الداخلية.

٣. ضعف التنسيق بين مختلف الجهات العاملة فى مجال المعلومات والاتصالات.

٤. عدم استمرار الخبراء والموظفين ذوى المهارات العالية اللازمين لتطوير وصيانة وتشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث نظم جديدة.

٥. عدم كفاية الدعم من الإدارة العليا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦. كثير من القيادات والعاملين غير مدركين لما يمكن ان تقدمه لهم نظم المعلومات والاتصالات.

٧. خلقت ثورة الاتصالات والمعلومات والإعلام فرصا ووسائل جديدة يمكن أن تخدم التنمية الزراعية وتساعد فى بناء ادراكات الزارع المعرفية على المستوى القومي، وعلى مؤسسة الإرشاد الزراعى الاستفادة من هذه الفرصة. مع وجود كم هائل من المعلومات والخبرات المتراكمة فى القطاع الزراعى والتى يصعب استثمارها بالطرق التقليدية.

٨. توضيح أهمية ومفهوم التنافسية فى أذهان كافة المعنيين بالشأن الزراعى ، وخاصة العاملين الإرشاديين والزراع.

٩. تفعيل المعينات الإرشادية فى دعم الطرق الإرشادية وتفعيل المدارس الحقلية فى مجال الإرشاد الزراعى.

الثالث عشر :التغيرات المناخية :

١. غياب معارف وثقافة ظاهرة التغيرات المناخية ذات تأثير على الزراعة المحلية فى مصر ، نظرا لاختلاف طبيعة وحساسية النظم البيئية فى كل منطقة.

٢. الزيادة المتوقعة لدرجات الحرارة وتغير نمطها الموسمي ، مما يؤثر الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل والحيوانات المزرعية ، وتغير فى النطاقات الزراعية البيئية.

٣. التأثير السلبي على المناطق الزراعية الهامشية وزيادة معدلات التصحر.

٤. زيادة درجة الحرارة تؤدى إلى زيادة البخر مما يزيد من إستهلاك المياه.

٥. تأثيرات اجتماعية كهجرة العمالة فى المناطق الهامشية.

٦. التغير السلوكي للحشرات مما يزيد من اضرارها.

٧. وفى ضوء الأوضاع المتوقعة يصبح من الضرورى عمل البرامج التعليمية الإرشادية والتى تمكن الزارع من الموائمة مع الآثار المتوقعة لتلك التغيرات.

الرابع عشر: تعزيز دور المرأة الريفية:

١. زيادة قدرة الطبقات الفقيرة فى الريف فى الحصول على إحتياجاتهم الغذائية.

٢. توافر شروط الجودة فى السلع الغذائية المتداولة فى الريف.

٣. تزايد معدلات تسرب السلع المدعومة وتوجيهها لفئات وإستخدامات بعيدة عن المستهدف من سياسات الدعم.

٤. إتساع دائرة فئات المستهلكين وخاصة فى الريف التى تواجه صعوبات فى الحصول على إحتياجاتها الغذائية الضرورية سواء المدعومة بحكم الندرة ،أو غير المدعومة بحكم عدم القدرة ، مما يعرض قدرة تلك الفئات على التماسك والصمود ، مما يسبب تهديدات خطيرة للإستقرار الإجتماعى امنيا وإجتماعيا بل وسياسيا.

٥. إختلال التوازن الغذائى فى إتجاه العناصر الغذائية الكبرى التى تمد جسم الإنسان بالطاقة عن المعدلات الموصى بها ، فى الوقت الذى تقل فيه العناصر الغذائية الصغرى.

٦. وجود نسبة تقدر بحوالة ٤٥% من السكان يحصلون على اكثر من إحتياجاتهم من الكربوهيدرات الأمر الذى ادى إلى إنتشار ظاهرة السمنة بين الأمهات.

٧. تحسين أحوال المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة الإيجابية والفاعلة فى مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية لتحسين احوال الأسرة الريفية والسكان الريفيين.

٨. دمج المراة الريفية فى مختلف البرامج والمشروعات التنموية الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية.

٩. التحسين النوعى للعناصر النسائية الريفية بالإهتمام بالجوانب التعليمية والتثقيفية والصحية ، والتدريب والتأهيل فى مجالات العمل الفنى والإدارى التى تشارك فيه.

١٠. تشجيع قيام المشروعات الريفية الصغيرة التى تناسب المرأة الريفية.

١١. تشجيع تكوين تنظيمات نسوية مدنية فى المناطق الريفية لدعم مساهمة دور المرأة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

١٢. الإرتقاء بالأساليب الفنية ومستوى الجودة والنوعية للصناعات الريفية الأسرية الصغيرة لتحسين كفاءتها الإقتصادية والتسويقية ودمجها فى النشاط التصديرى.

١٣. إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية وفق أساليب متطورة تساهم فى دعم وتعزيز القدرات الإنتاجية للقرية المصرية.

١٤. دراسة سلوك المرأة الريفية فى إنتاج وتسويق بعض محاصيل الإنتاج النباتى والحيوانى فى المناطق الريفية.

١٥. دراسة متطلبات تنمية مشاركة المرأة الريفية والبدوية فى مجالات إنتاج الغذاء النظيف الصحى والامن.

١٦. توعية المراة بتحسين وتطوير العمليات التصنيعية للخبز ومنتجاته ، واللبن ،واللحوم والأسماك ومنتجاتها ،بالإضافة إلى منتجات الخضر.

١٧. تقييم ومتابعة الأنماط الغذائية فى الريف المصرى.

١٨. إيجاد مصادر غذائية غير تقليدية والإقلال من فاقد المواد الغذائية للأسرة الريفية.

١٩. إيجاد الطرق والوسائل المناسبة للمرأة الريفية فى المحافظة على الغذاء من التلوث.

٢٠.تقديم بدائل تكنولوجية مناسبة لرعاية قطعان الدواجن المنزلية ،بالشكل الذى يمكـن المرأة الريفية من إدارة تلك القطعان بالأحجام المناسبة وبكفاءة تكنولوجية واقتصادية تجعلها مصدرا لتوفير دخل إضافي للأسرة ، وتحقيق قدر مناسب من الأمن الغذائى للعائلة.